الاتحاد

# «حريم القاعدة» الانتحاريات: لماذا وكيف؟

د. وحيد عبد المجيد

لا يكفي المرض النفسي أو التخلف العقلي لتفسير الازدياد المستمر في عدد النساء اللواتي ينفذن عمليات انتحارية في العراق. ربما كان قبول هذا التفسير الذي اعتمدته السلطات الأمنية العراقية وكرره أكثر من مسؤول فيها، جائزاً حين كانت هذه الظاهرة في بدايتها العام الماضي. ففي ذلك العام لم يزد عدد الهجمات التي نفذتها نساء انتحاريات على ثماني عمليات.

وهذا عدد صغير يسهل تفسيره، أو بالأحرى تبريره بطريقة تحيل المشكلة إلى الحالة العقلية أو النفسية للمرأة التي تقدم على العمل الانتحاري، بدلاً من فحص وتحليل دوافعها في الواقع.

لكن عندما تضاعف هذا العدد لأكثر من خمس مرات خلال الشهور الثمانية الأولى في العام الجاري، يصبح الأمر في حاجة إلى تفسير أكثر عمقاً. ويتيح ضبط فتاة يوم ٢٤ آب الماضي، قبل تنفيذها عملية انتحارية، فرصة لفهم ظاهرة تتنامى اعتماداً على حالة واقعية هي الأولى من نوعها. ففي الحالات السابقة بدا الأمر كما لو أننا إزاء أشباح، إذ لم يُعرف عنهن سوى إقدامهن على تفجير أنفسهن، من دون إشارة إلى هويتهن وظروف وملابسات انتحارهن، وإن كانت البيئة الاجتماعية السياسية في محافظة ديالي التي تعتبر المفرخ الأساسي لهذه الظاهرة، قد أعطت مؤشرات على ذلك.

اتجه «القاعدة» إلى تجنيد نسائه بعد الضربات التي تعرض لها وأفقدته كثيراً من كوادره، خاصة بعد أن انقلبت عليه العشائر السُنّية.

ولهذا تعتبر المدعوة «رانيا مطلك العنبكي» هي الحالة الأولى التي لا يُدفن سرها مع الأشلاء التي تتطاير إبان تنفيذ العملية الانتحارية. وتؤكد المعلومات التي أدلت بها وسمحت السلطات العراقية بنشرها أننا إزاء ظاهرة جديدة حقاً أخذة في التشكل في ثنايا الواقع العراقي الاجتماعي السياسي الديني، وأن حديث المرض النفسي والتخلف العقلي هو نوع من التفسير الخرافي لها أو الاستثنائي في أفضل الأحوال، مثله مثل ما قاله مسؤول أمني في محافظة ديالي وهو أن «رانيا كانت تتجه لتنفيذ العملية الانتحارية بتأثير مخدر»!.

فهذا كلام يتعارض مع جوهر ما أفادت به الفتاة وسمحت السلطات العراقية بنشره، وهو أنها تنتمي إلى عائلة وثيقة الصلة بتنظيم «القاعدة». فقد قُتل والدها قبل نحو عام ونصف العام أثناء تنفيذه عملية انتحارية في منطقة أبو صيدا. أما والدتها وخالتها فتقومان بتجنيد الانتحاريات في وسط بعقوبة.

وهذه حالة واضحة تماماً يسبق التنفيذ فيها تخطيط وإعداد وتدبير في بيئة اجتماعية مغلقة على نحو يجعل من السهل شحن المرشحة للقيام بعملية انتحارية.

وتدل المعلومات المتوفرة عن العمليات التي نفذتها انتحاريات على أنهن فعلن ذلك بإرادة كاملة، على نحو يفيد أنهن كن على اقتناع بما أقدمن عليه. وقد ظهر عدد من النساء اللواتي تعتبرن «مشاريع انتحاريات» في شريط مصور تم توزيعه في العراق العام الماضي، ليقلن إنهن يدافعن عن الإسلام وحرمته ويرفضن الوقوف مكتوفات الأيدي تاركات الشباب والكهول يدافعون عن الوطن.

وفي إحدى هذه العمليات التي وقعت في ١٧ شباط الماضي بحي الكرازة وسط بغداد، أظهرت الانتحارية قدرة عالية على المناورة عندما فرت من جنود اشتبهوا بها قرب نقطة تفتيش، وفجرت نفسها على الفور في متجر صغير ما أدى إلى تواضع «الحصيلة» حيث اقتصرت على ثلاثة قتلى وأربعة مصابين.

وهذا يكفي لإسقاط التفسير الذي يذهب إلى ربط العمليات الانتحارية النسائية بمرض عقلي أو نفسي. فمؤدى هذا التفسير أن النساء الانتحاريات يتعرضن للتغرير بهن، وهو ما لا ينسجم مع ملابسات العمليات الجاري تنفيذها منذ العام الماضي بالطريقة نفسها تقريباً، وهي ارتداء حزام ناسف، بينما اقتصر الأسلوب الذي يمكن أن يدل على وجود تغرير، وهو التفجير بنظام التحكم عن بعد، على عمليتين نُفذتا بالتزامن في الأول من شباط الماضي. وكانت إحداهما في السوق الرئيسية للطيور والحيوانات قرب وسط العاصمة، والأخرى في سوق شعبية في ضاحية بغداد الجديدة.

وفي هذا النوع من العمليات التي يحدث فيها التفجير عن بعد، يجوز افتراض أن المرأة هي مجرد أداة تنفيذ وليست منفذة عن وعي وإدراك واقتناع، وأنها قد تكون مضطربة عقلياً أو نفسيا على نحو يسمح باستخدامها على هذا النحو.

غير أن الطابع الغالب على عمليات التفجير النسائية ليس كذلك، وإن كان القائلون بفكرة أن الانتحاريات يتعرضن للتغرير يدفعون بأنه يصعب إثبات حدوث التفجير عن بعد لأن الانفجار الهائل الذي يحدث يؤدي إلى تدمير كل التفاصيل المرتبطة بالجهاز الذي يُفجِّر الحزام الناسف مما يحول دون التيقن مما إذا كانت الانتحارية هي التي ضغطت على زر الجهاز بنفسها، أم أن هذا حدث عن بُعد. غير أن هذا الدفع يفتقد إلى دليل يسنده، ولا يكفي بالتالي للتشكيك في خطورة ظاهرة المرأة الانتحارية أو «حريم القاعدة»، وخصوصاً حين يتبين أن هناك نساء مخططات لهذه العمليات الانتحارية أيضاً.

وتوفر الظروف البائسة في العراق للقائمات بالتجنيد فرصاً كبيرة للنجاح عندما يركزن على فتيات وسيدات بسيطات يعانين فقراً مدقعاً أو قُتل أزواجهن وأبناؤهن ويرغبن في الانتقام والقصاص. وتصبح المهمة أسهل حين تكون المستهدفة فقيرة بائسة ومكلومة في الوقت نفسه لفقد الابن أو الزوج، الأمر الذي ولم تكن سعاد ووجدان الخزرجي (والدة وخالة رانيا التي ضُبطت قبل تنفيذ عملية انتحارية) هما أول امرأتين يُكشف النقاب عن دورهما في تجنيد انتحاريات والتخطيط لعمليات تقوم المجندات بتنفيذها. فقد ثبت أن بعض المعتقلات قمن بتجنيد انتحاريات في داخل أحد السجون في الأقل، وأن المجندات نفذن عمليات بعد التحاقهن بالتنظيم فور إطلاق سراحهن.

يجعلها في حالة يأس كامل. ويؤدي ذلك إلى زيادة استعدادها للتأثر بالضغوط، خصوصاً وأن البيئة الاجتماعية التقليدية في المناطق الريفية بمحافظة ديالي التي جاء منها معظمهن تجعل النساء تابعات لا يتمتعن بأي حقوق. ويضاف إلى ذلك ما ترتب على توطن «تنظيم القاعدة» في هذه المحافظة منذ طرده من الأنبار عام ٢٠٠٤. وقد اتجه التنظيم إلى تشجيع انخراط نسائه وكل من يمكن تجنيدهن في «الجهاد» بعد الضربات القاسية التي تعرض لها وفقد فيها الكثير من أعضائه وكوادره الرجال الذين بات صعباً تعويضهم بعد أن انقلبت عليه الكثير من العشائر السُنّية على نحو حرمه من المتطوعين والملاذ الآمن. ولعل هذا يفيد في تفسير إقدام انتحاريات على تفجير أنفسهن في أهداف ذات صلة بالصراع المذهبي الذي خاضه تنظيم «القاعدة» أيضاً في العراق ضد الشيعة الذين يُطلق عليهم «الرافضة». فقد كانت «القاعدة»، وما زالت، هي وحدها التي ناصبت الشيعة في العراق العداء العلني واستهدفتهم جهاراً نهاراً.

ومن أكثر هجمات الانتحاريات إغراقاً في المذهبية، وأشدها إيلاماً في الوقت نفسه، تلك التي قامت بها ثلاث منهن في حي الكرادة في ١٨ تموز الماضي، حين هاجمن مسيرة للشيعة المتوجهين سيراً على الأقدام إلى مدينة الكاظمية شمال بغداد لإحياء ذكرى وفاة الإمام موسى الكاظم، ما أدى إلى مقتل ٢٥ شخصاً وإصابة أكثر من مائة. ولم تمض ثلاثة أسابيع حتى نفذت انتحاريتان أخريان عمليتين في ١٤ آب في بلدة الإسكندرية بكربلاء ضد زوار قدموا إليها لإحياء ذكرى ميلاد الإمام المهدي، وهو الإمام الثاني عشر لدى الشيعة، ما أدى إلى مقتل ٢٢ وجرح ٧٣ شخصاً.

وهكذا ترتبط ظاهرة الانتحاريات العراقيات بظروف اجتماعية سياسية يمكن إدراكها وفهم أبعادها دون حاجة إلى الكشف على حالتهن العقلية والنفسية، مثلهن في ذلك مثل نساء أقدمن على الانتحار العقائدي السياسي قبلهن في مناطق أخرى من العالم مثل الشيشان. فقد قامت الانتحاريات بدور بالغ الأهمية في المعركة ضد القوات الروسية، ورأينا صورهن التي تظهرن فيها ملثمات بالأسود لا تظهر منهن سوى أعينهن في عمليات غير انتحارية أيضاً مثل عملية احتجاز الرهائن في مدرسة للأطفال في بيسلان قبل أربع سنوات. ويجمع بين الانتحاريات العراقيات والشيشانيات أن التنظيمات التي تحتاج إلى مشاركتهن وتعتمد عليهن لا تحفل بهن فيبقين مجرد أرقام لا أسماء لهن، بخلاف مثيلاتهن في صفوف ثوار التاميل في سري لانكا، واللاتي حققن معدلات قياسية في العمليات الانتحارية لا يمكن أن يباريهن فيها غيرهن، ونفذت انتحاريات نسبة تتراوح بين ٣٠ و٤٠ في المئة منها.

---

الوطن

كلمة الوطن

## ما الحكومة فاعلة؟

أزمة اقتصادية، بورصة متهاوية، ترى ما الحكومة فاعلة؟ الكل يترقب، اجتماعا مهما لمجلس الوزراء، الكل ينتظر القرارات الحاسمة، الكل يتوقع قرارات تقلب الموازين وتعيد للبورصة صوابها، فما مجلس الوزراء فاعل؟

بعد اجتماع مطول، قرر مجلس الوزراء الموقر استدعاء مدير البورصة والاستماع لرأيه والاستئناس به، مدير البورصة نفسه الذي عين بين ليلة وضحاها في غبقة التحالف الوطني، مدير البورصة نفسه الذي أزاحه صاحب السمو أمير البلاد عن هيئة الاستثمار لعدم كفاءته، مدير البورصة نفسه الذي حارب أكثر من نصف الشركات المتداولة، وخسر ٣٣ قضية رفعت ضد ادارته، مدير البورصة نفسه الذي يستعين بمستشارين قانونيين من خارج البلاد ليقدموا للجنة السوق ما يشاء هو ويحب، مدير البورصة نفسه الذي أفقد ادارة البورصة مصداقيتها، مدير البورصة السلبي الذي لم نسمع منه أي تحرك أو قرار أو حتى تصريح خلال الأزمة التي تمر بها البورصة، مدير البورصة الذي يبدو انه لا يعلم ان معظم المستثمرين الأجانب أخرجوا أموالهم من بورصته، بورصته التي تخفق كلما خفقت أسواق الخليج ولكنها لا ترتفع كلما ارتفعت تلك الأسواق، بورصته التي ترفض ادراج الشركات القوية والمتينة وتدرج المتردية والنطيحة بانتقائية عجيبة، بورصته التي تسمح لكثير من الشركات بالتلاعب بأرقامها المالية الوهمية وتغض النظر عنها متيحة لها المجال للاستيلاء على اموال المستثمرين الصغار البسطاء وتحارب الشركات الشفافة متعللة بقوانين وهمية مبهمة.

حسنا.. وبعد ان استمع مجلس الوزراء الى مدير البورصة، ترى ما هو فاعل بعدما استأنس برأيه؟ ما هي القرارات الكبرى التي ستصدر؟... لقد قرر مجلس الوزراء ان يكلف وزير المالية باصدار تصريحات صحفية تطمينية معلنة ان الوضع الاقتصادي متين وأن السيولة متوفرة لدى البنوك، أحقا يا معالي الوزير؟

نعم الوضع الاقتصادي متين لولا انعدام التنمية، ولولا انعدام المبادرة، ولولا اللاقرار الحكومي الذي نعيشه منذ سنتين، نعم السيولة متوفرة ولكن الثقة معدومة، كيف لمستثمر أن يثق ببورصة ادارتها بهذا التخبط؟ كيف لمستثمر اجنبي أن يستثمر في الكويت التي يرى حكومتها مترددة في الاستثمار فيها برغم الهبوط الكبير وهي في الوقت نفسه تواقة للاستثمار في السوق الأمريكي المتهالك بل وحتى في السوق الآسيوي المرعب، ومزارع الأرز والحنطة، ولكنها مترددة كل التردد في الاستثمار في سوقها.

ما الحل؟ هل رحيل الفلاح هو حل المشكلة كلها؟ لا.. المشكلة ليست في الفلاح وحده.. فهو ليس المشكلة ولكنه احد أعراض المشكلة.. فتعيين الفلاح والاصرار على بقائه حتى بعد كل ما حصل لهو دليل على أن الحكومة مستعدة لمحاباة أطراف متنفذة على حساب بورصتها واقتصادها بمجمله، وهنا مكمن الخطر، ان بقاء الفلاح سيزيد من علامات التعجب والاستفهم بشأن الحكومة وسيسمح للمشككين أن ينشروا نظريات المؤامرة الحكومية بشأن تعمد ما يحدث في البورصة.

في دور الانعقاد القادم، تنتظر الحكومة أزمات كبيرة، المصفاة الرابعة وما شابها من تلاعب، وزيرة التربية واستجوابها المرتقب، الرياضة وتبعاتها، وزارة الدفاع وتجاوزاتها، وغيرها، ولكن كل تلك المشكلات تقزمها أزمة البورصة، فبيوت الكويتيين تهدم، ومدخراتهم تضيع، ومستقبل أبنائهم يتحطم امام أعينهم والحكومة لا حيلة لها سوى التطمين.

لكي تخرج الحكومة البورصة كانت ربما تحتاج ٣ مليارات دينار تضخها في البورصة، بسبب الانتظار واللا قرار ربما تحتاج الآن الى خمسة مليارات، وكلما تأخرت زادت الفاتورة، وهذه الأموال ليست هبة توزع ولكنها استثمار مغر في شركات ناجحة مشكلتها انها في سوق متخبط الادارة كسوق الكويت، فكيف للحكومة ألا تضخ الاموال فورا؟

وضع الولايات المتحدة مختلف تماما، فهي دولة مدينة ونحن دولة دائنة، بنوكها توسعت اكثر من اللازم ففشلت وافلس عدد من اكبرها، ولكن في الكويت البنوك متينة والبنك المركزي يفرض ضوابطه عليها بصرامة، هم يستوردون النفط ونحن نصدره، وشركاتنا قليلة الارتباط بشركاتهم فلا مجال للتأثر بهبوطهم كما تتأثر السوق الآسيوية والأوربية، فالمصيبة الامريكية كان من المفروض أن تنعكس فائدة علينا وأن نضخ الأموال في بورصتنا لا ان نراها تهرب كما هو الحال اليوم على الرغم من ارتفاع سعر الفائدة على الدينار، فلنتوقف عن مراقبة الوضع الأمريكي والقاء اللوم عليه، فالمشكلة فينا نحن وبتخبطنا وباللاقرار.

---

القبلة
من قطر إلى العرب و من العرب إلى العالم

## لو كنت مسؤولاً .. قبلة وأزمة !!

خضر عطا المنان

كنت قبل يومين قد كتبت عن (يوم التقبيل) .. وذكرت أنه تم تحديد يوم السادس من تموز من كل عام يوم عالمي للتقبيل.. وأشرت الى أن الألمان يأتون في مقدمة الشعوب التي تولي الأمر أهمية .. ويعتبرون الأكثر جرأة في التعبير عن مشاعرهم عن طريق القبلة.

كان الجدل الذي دار حول هذا الأمر.. تركز بشكل كبير على من يجب أن يبادر هل المرأة أم الرجل؟!. وكانت الاجابة أن الأمر ربما يختلف من شعب لآخر.. وذلك وفقا لثقافته وتربيته .. وطبيعة العلاقات الاجتماعية التي يمارسها ودرجة الرباط الأسري وماشابه.

عموما من الأشياء التي توقفت عندها هذا الاسبوع هي تلك القبلة التي أثارت أزمة في دولة خليجية .. عندما أقام أحد الفنادق فيها حفلا ترفيهيا للعيد .. وحضره عدد كبير من الجمهور في تلك الدولة المعروفة بديمقراطيتها وحرية صحافتها قبل غيرها في منطقة الخليج .. ويبدو أن واحدة من الشابات لم تتمالك نفسها.. فعمدت – للتعبير عن مشاعر الفرح والاعجاب بذلك المطرب العربي الشاب – الى تقبيله أمام الجمهور!!!.

شكل الأمر حدثا .. لا بل أزمة انداحت تداعياتها .. لتشمل ثلاثة من وزراء حكوميين على رأسهم وزير الاعلام شخصيا !!..حيث احتج عدد من الحضور على مسلك تلك الفتاة.. بل ان عددا من الحضور طالب متعهد الحفل وادارة الفندق بالغاء فقرة هذا المطرب والذي لم يكن له ذنب بالطبع في كل ماجرى.

المهم الحادث ذكرني بحادثة مشابهة تماما جرت للفنان العراقي الكبير (كاظم الساهر) في مصر.. وبرغم أن (كاظم) لم يكن له يد أيضا فيما جرى يومها.. ولكن تفاعلت أزمته للحد الذي حدا بالمختصين في مصر بمنعه من دخولها .. الأمر الذي أظن أنه قد انتهى الآن .. وعاد الوضع لنصابه وأصبح مرحبا به في أم الدنيا والفنون. الغريب حقا أن مثل هذه السلوكيات يحاسب عليها أناس لا ذنب لهم.. اذ كيف لأحد – متعهدا كان أم مطربا – أن يكون وصيا على الآخرين أو عالما بسلوكياتهم في مثل هذا التجمع الانساني الكبير ؟وكيف يستطيع أحد قراءة ما في ضمير أو فكر أو نفس الآخرين؟.

انه أمر عجيب !!..أليس كذلك؟.

---

النهار

## نهاية تاريخ فوكوياما وبداية تاريخ أوباما

عصام نعمان

تعيش الولايات المتحدة والعالم من حولها مخاض تحولات كبرى. فالأزمة المالية المستعصية التي تفيض بها أميركا على غيرها من الدول والأسواق، ترسم بأثارها الكارثية معالم زمن جديد مترع بنهايات عاصفة لظاهرات تاريخية راسخة وببدايات بازغة لظاهرات أخرى عالمية ومغايرة. فرانسيس فوكوياما كان جزم بـ«نهاية التاريخ» في العقد الأخير من القرن العشرين. قال إن النصر قد إنعقد نهائياً لليبرالية كما هي سائدة في الغرب. اليومَ يشهد العالم، بل هو يعاني، تداعي ليبرالية فوكوياما ونهوض اشتراكية كارل ماركس. ولن يطول الوقت قبل ان يتصدر باراك اوباما في سدة الرئاسة الأميركية – إذا ما أبقته « الإستبليشمانت» ( الشبكة الحاكمة) حياً – الدعوة الى «عقد جديد» New Deal يحاكي، بكثير او قليل، ذاك الذي صاغه أهل الرأي وعلماء الاقتصاد والخبراء للرئيس فرانكلين روزفلت عقب أزمة «الكساد الكبير» في مطالع ثلاثينات القرن الماضي. مع ان أميركا والعالم ما زالا في غمرة مخاض عصيب وتحولات كبرى فإنه بالإمكان استشراف المستقبل المنظور وملاحظة نهايات خمس لظاهرات ذاوية تقابلها بدايات خمس لأخرى بازغة.

أولى الظاهرات الذاوية نهايةُ الليبرالية المتوحشة كما تجلّت في الولايات المتحدة خصوصاً ودول أوروبا عموماً. فالحرية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تحولّت في ظل تطبيقات هذه الايديولوجيا الفالتة من عقالها اباحيةً فاجرة ترجمت نفسها هيمنةً مفرطة في السياسة والقيادة، واحتكاراً محكماً وإنتهاباً منظماً في الاقتصاد والتثمير، وعولمةً منافية للخصوصية الوطنية في الثقافة والاجتماع. ولا شك في ان ما تعانيه شعوب فلسطين والعراق ولبنان وأفغانستان وباكستان والصومال والسودان من حروب أميركا وتدخلاتها الفظة تعبير حي عن هذه الليبرالية المتوحشة.

في مقابل نهاية الليبرالية المتوحشة تظهر، في دولٍ وحركات وتيارات، بدايةٌ جنينية لديموقراطية تشاركية تجمع بين غايتين وقيمتين وفضيلتين : الحرية والعدالة، وترنو الى غاية ثالثة : التنمية المستدامة.

ثانية الظاهرات الذاوية نهايةُ إقتصاد السوق المفرط في لانضباطيته والموغل في إباحيته حيث القرار لآلية غامضة اسمها العرض والطلب، يحركها أقطاب المال والأعمال ومديرون من ذوي الرواتب المليونية في كبرى الشركات الإحتكارية المتعددة الجنسية والمصارف القارية والدولية، وحكام دولٍ وشركات نفطية مناهضة لمنظمة « أوبيك». في مقابل نهاية إقتصاد السوق الفالت، الهائج، والفاجر تتبلور بداية رصينة لإقتصاد منظم بضوابط مالية وقانونية واجتماعية صارمة، تسهر على تطبيقها هيئات حكومية وأهلية ذات خبرة واقتدار، ويكون الأمر كله خاضعاً لرقابة مسبّقة ومؤخرة تتولاها مؤسسات محاسبة وتدقيق مسؤولة أمام سلطة قضائية مستقلة. وتتميز هذه المقاربة الوليدة بتدخل محسوب للدولة في توجيه الاقتصاد تصل احياناً إلى حدود تأميم بعض المرافق والمصارف والشركات. أليس هذا ما بدأ يحدث حالياً في بريطانيا والولايات المتحدة ؟

ثالثة الظاهرات الذاوية ضمور الرهان على مصادر طبيعية غير أحفورية بديلة من النفط لتوليد الطاقة وتأمين الحاجة الواسعة للمزيد منها بغية تحريك الصناعة والوفاء بمتطلبات الحضارة الحديثة. ذلك كله يستولد المزيد من الصراع بين الدول جميعا، لاسيما الدول الصناعية الكبرى، ويجعل النفط السلعة الإستراتيجية الأكثر أهمية وخطورة في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين.

في مقابل ظاهرة محدودية مصادر الطاقة غير الاحفورية واستحالة تجديد المصادر الاحفورية، وفي مقدمها النفط، تتنامى مقاربة جديدة تقودها قوى معادية للهيمنة الأميركية وللرأسمالية المتوحشة، ونصيرة لحقوق الإنسان، وصديقة للطبيعة والبيئة قوامها إخراج مسألتي النفط وتلويث الكوكب الأرضي من أيدي الدول الصناعية الكبرى وجعل معالجتهما هاجساً وتحدياً للشعوب كافة من خلال الأمم المتحدة وفي إطار هيئة دولية عليا ذات سلطة تقريرية وتنفيذية وقرارات إلزامية.

رابعة الظاهرات الذاوية نهايةُ الحروب العالمية التقليدية بالجيوش النظامية. ذلك ان اسلحة الدمار الشامل، النووية والبيولوجية والكيميائية، أوجدت حالاً من توازن الرعب بين الدول التي تملكها. كما ان بروز حركات المقاومة الشعبية من جهة وتنظيمات العنف الأعمى الإرهابية من جهة اخرى عطّل فاعلية الجيوش النظامية رغم أسلحتها الفتاكة وتسبّب في استنزاف دولٍ كبرى كانت لجأت إلى شن حروب عدوانية او المشاركة فيها أو محاولة إدامة احتلالات مكلفة في الدول والبلدان المستهدفة. في مقابل ظاهرة نهاية الحروب التقليدية بالجيوش النظامية تعززت ظاهرة واعدة لمقاومة شعبية، مدنية وميدانية، ضد القوى الاستبدادية والعدوانية، كما تعززت بداية لافتة لتفعيل جبهات الكفاح ضدها والتنسيق في ما بين الحركات والتنظيمات المقاتلة ضد الأعداء المشتركين. ورافق صعود هذه الظاهرة قيام دول راديكالية، كإيران وفنزويلا وقبلهما كوبا وكوريا الشمالية وإن بفاعلية اقل، بمحاولة إقامة تحالف على صعيد دولي لمجابهة القوى الاستبدادية والعدوانية.

خامسة الظاهرات الذاوية نهاية القيادة الأميركية للعالم وضمور الأحادية القطبية. ففي خطبته عند افتتاح الدورة الـ٦٣ للجمعية العمومية للأمم المتحدة أعلن أمينها العام بان كي – مون «غياب قيادة عالمية لمواجهة الأزمات»، داعياً إلى قيادة جديدة تكون المنظمة الدولية، وليس أي دولة كبرى، مرتكزها ومحورها، والى الإعتراف بظاهرة التعددية القطبية الصاعدة.

في مقابل نهاية قيادة أميركا للعالم، تلوح بدايةٌ لافتة لبناء قيادة عالمية جديدة عنوانها عدم الإرتهان للدول الخمس الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن عند البحث في عملية إصلاح المنظمة الدولية وترفيع فاعليتها. ذلك ان من يفشل في إدارة اقتصاد بلاده، شأن أميركا، لن ينجح في إدارة شؤون العالم.

الحقيقة ان أفول قيادة أميركا للعالم ودعوة بان كي – مون لبناء قيادة عالمية جديدة يجب ان يكونا حافزين على مواجهة هذا التحدي البالغ الأهمية في إطار مقاربة جديدة وجدية لأزمات كوكبنا ولعلاقات القوى بين دول عالمنا المعاصر. ذلك ان اقتصادات ناشئة تنمو وتزدهر وتتعملق معها الدول التي تحتضنها الأمر الذي يحتم التحرر من طوق الدول الخمس الكبرى التي منحت نفسها، عند تشكيل الأمم المتحدة قبل ٦٣ عاماً، حق النقض « الفيتو» في ميثاق المنظمة الدولية. غير ان الإعتراف بالحقائق الجديدة التي يضج بها اليوم عالمنا المعاصر لا يكون بمنح ألمانيا واليابان والهند والبرازيل حق النقض في مجلس الأمن أسوة بالدول الخمس الكبرى، وذلك لأسباب ثلاثة جوهرية:

الأول، ان الثروة، بما هي مصدر قدرة، ليست كافية بحد ذاتها لإعطاء صاحبها، سواء كان فرداً او جماعةً او دولة، أفضلية في التصويت والتقرير تفوق الحق المعطى لغيره. فحق التصويت في الإنتخابات كان يُعطى، بادئ الأمر، إلى أصحاب الأملاك ثم إلى دافعي الضرائب، لكنه أصبح عموميا منذ مطالع القرن الماضي ويتمتع به جميع المواطنين في الدولة دونما تمييز. وإذا كانت الديموقراطية المطبقة لدى معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد أسقطت الثروة كشرط محدِّد لحق التصويت، فهل يجوز ان تكون الديموقراطية العالمية المرتجاة في المنظمة الدولية قائمة ضمناً على أساس شرط الثروة وما ينتج عنها من أسباب القوة والإقتدار؟

الثاني، ان الأمن بصورة عامة والأمن الدولي بصورة خاصة هو من الخطورة بحيث لا يجوز ان يبقى رهينة مصالح وسياسات دولة كبرى او أكثر. الأمن والسلام مصلحتان ساميتان وبالتالي مطلبان عالميان أساسيان يجب ان يكونا في عهدة دول العالم جميعا الممثلة في الجمعية العمومية للأمم المتحدة وخاضعين لقرارها.

الثالث، ان القوة لا تنبع من القدرة على النفع فقط بل من القدرة على الإيذاء أيضا. الأفراد والجماعات بل العالم كله يحترم ويتأثر بمن له القدرة على النفع والضرر معاً، ولا يتأثر بمن يقدر على واحدٍ منهما دون الآخر. هذه القدرة على النفع والضرر لا تتمثل بالمطلق في دولة دون أخرى بل تتمثل في مجتمع الدول، أي في الدول الأعضاء الممثلة في الجمعية العمومية للأمم المتحدة حيث يتوجب ان يكون القرار، وان يُتخذ من قبل دول أعضاء متساوين في حق التصويت والتقرير.

في ضوء هذه المبادئ والحقائق، حبذا لو يقود الأمين العام للأمم المتحدة حملةً مبرمجة لإصلاح المنظمة الدولية تتمحور حول ضرورة نزع إحتكار الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن لحق النقض ومنحه تالياً لجميع أعضائه، الدائمين والمنتخبين، في القضايا التي تتعلق بالأمن والسلام الدوليين، وبحقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهود الدولية المتفرعة منه، على ان يكون من حق الجمعية العامة للأمم المتحدة، المنعقدة في جلسة طارئة ضمن مهلة معينة، إبطال أي قرار مبني على إستعمال حق النقض إذا ما وجدت ان من شأن أحكامه او مفاعيله تهديد الأمن والسلام الدوليين أو إنتهاك أيٍّ من حقوق الإنسان والشعوب.